

سعيد يكتف النهضة بحبل دستورها المفخ



فصلا، أعطني في المقابل فصلا، تريد حكما أعطني في المقابل حكما." وموقف سعيد يتخذ بعدا إضافيا، عندما نذكر أن النهضة تصر على إدماج رجلى دين من أساتذة الزيتونة المعروفين بتشددهما العقائدي في المحكمة الدستورية، بما يعنى أن المواجهة ستكون في اتجاه الجنوح بالدستور نحو قراءته الدينية التي أرجاها الإخوان ويؤكد على البراغمية، حيث ينص على أن الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياة المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي. تلتزم الدولة بشرق قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتخريف على الكراهية والعنف والتحصي لها، وأنها تحدى أي محكمة دستورية في العالم أن تطبق مثل هذا الفصل على ما يلي نستنتج أن عملية إقرار الدستور هي عملية لا يمكن إلا وصفها بالبراغمية. تم إقرار الدستور بالتناصف إن صح التعبير. بمعنى تريد

علمية التنقيحات. والثاني سياسي وأخلاقي، أكد على أنه "غير بريء"، متسائلا "كيف لمن هو مطالب أمام القضاء وفار من العدالة، بل كيف للراشي والمدان والمتعدي أن يطلب بمحكمة ينتصر إليها في الظاهر ويعمل على التسلل إليها في الخفاء". وما بذلك يجابه النهضة وحلفاؤها بما يرفضون الاعتراف به من محاولات الاستقواء بالبرلمان والدستور والقانون والمحكمة الدستورية لتصفية الحسابات، ويوجه اتهامات مباشرة للقوى البرلمانية والحزبية الوافقة وراء التحقيقات بانها غير مؤتمنة على إرساء محكمة يفترض أنها أعلى سلطة قضائية في البلاد وتختص بالفصل بين السلطات وتفسير النصوص الدستورية، لاسيما وأن الدستور التونسي الإتحاد والتكثير من التاويلات، بدءا من فصله الأول الذي ينص على أن "تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها" وهو منقول بحذافيره عن دستور 1959، وكان يفسر

على قراءته للدستور، تم التفتن إلى ضرورة إرساء محكمة دستورية تنازعه ما يحتكم عليه اليوم من صلاحية تأويل الدستور، ووصل البعض إلى الدعوة علنا إلى التخلي عن الرئيس من منصبه، لكن دعوة كهذه تصدم بان شيئا من هذا القبيل لا يمكن أن يتحقق في غياب المحكمة الدستورية. على عجل، تم إدخال تعديلات على قانون المحكمة الدستورية، وكان الأمل أن يتم انتخاب أعضائها الثلاثة المتبقين من كوتة البرلمان في الثامن من أبريل الجاري، ووجهت التعديلات إلى الرئيس ليصدق عليها، فردها إلى المؤسسة التشريعية، معتمدا على الدستور الذي نص في فصله 148 على أن إرساء المحكمة يكون في أجل أقصاه سنة من تاريخ الانتخابات التشريعية 2014، وهذا الشرط غير متوفر حاليا، ويحتاج إلى أمر من ثلاثة فيما تعديل الدستور، وهذا غير وارد في غياب المحكمة الدستورية، وإما التسريع بحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات سابقة لأوانها، وهذا ما لا تريده النهضة وحلفاؤها، وإما بقاء الوضع على ما هو عليه، وهو أسوأ الخيارات على الإطلاق مع تنامي الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد. في رسالته إلى الغنوشي، أوضح سعيد أن البرلمان وضع نفسه في موقف دستوري مستحيل. والأخطر من ذلك أن الرئيس التونسي قرأ الوضع على أن هناك خيوطا غير بريئة تحاك للضغط عليه وربما لعزله، من خلال العمل على تسييس المحكمة الدستورية والتلاعب بتبنياتها وفق نزعات حزبية لا علاقة لها بعلوية الدستور أو القانون. وهذا جزء من واقع الديمقراطية التونسية البائسة التي يتم تصفيتها على مقياس المحاصصات والتحالفات والحسابات المصنفة للأطراف السياسية وعلى رأسها حركة النهضة التي لا تزال تتحرك بمنطق الإتحاد والتكثير والسيطرة من داخل المؤسسات السيادية وفق حسابات مرتبطة بمشروعها التنظيمي العقائدي لا بالصلحة الوطنية والصلاح العام. موقف سعيد كان ذا بعدين، الأول دستوري وقد فسره وأكد عليه بعدم

من يستعملها في مواجهة من تعدوا وضعا وهو رئيس للدولة.

مر أكثر من ست سنوات على التصديق على الدستور، ولم تشكل المحكمة الدستورية لأسباب تتعلق بالتجاذبات السياسية والحزبية داخل البرلمان وخارجه، وكان بينا أن حركة النهضة كانت تعمل على تشكيل المحكمة وفق مصالحها، وهو ما جعلها في خلاف حتى مع حلفائها السابقين في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي.

الحبل اليوم بيد قيس سعيد وهو الدستور الذي عرفت النهضة كيف تفخه من منطلق ظنها أنها ستكون المكلفة بتأويله لكن مكر التاريخ جعله اليوم بيد رجل يعرف كيف يلاعبها به

وكأي حركة إسلامية كانت النهضة تراهن على عنصر الزمن، وعلى النزعة الإخترائية للأطراف الأخرى، سواء كانت حليفة أو مضادة لمشروعها، إلى أن جاء الرئيس سعيد الذي دخلت معه في صراع، ليس على أساس عقائدي، وإنما نتيجة التنافس على السلطة، فرشد الغنوشي الذي ترشح لعضوية البرلمان ليكون رئيسه، اتجه إلى المنازعة على صلاحيات رئيس الجمهورية، خاصة في العلاقات الخارجية، وفيما كان سعيد يحاول تكريس حكومة موالية له، أطاحت النهضة بحكومة موالية برئاسة إلياس الفخفاخ، وهيمت على حكومته الثانية برئاسة هشام المشيشي، وضغطت صحبة حلفائها على إفرغها من الوزراء المحسوبين على قصر قرتاج.

وعندما رفض سعيد استقبال الوزراء المعتمدين من قبل البرلمان في السادس والعشرين من يناير الماضي لإداء الامية الدستورية أمامه، معتمدا

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

قبل أن يذهب في غلته، وفي ظن الأغلبية الساحقة من التونسيين أنه سيكون رئيسا للدولة، تحدث قيس سعيد بصفته خبيرا في القانون الدستوري عن المحكمة الدستورية فقال إن "المشهد السياسي في البلاد سيجعلها أقرب إلى لعبة ورق. بحيث ستؤلف المحكمة من 12 قاضيا، يعين 4 من قبل مجلس النواب، 4 من قبل المجلس الأعلى للقضاء، و4 من قبل رئيس الجمهورية، ما يجعل هيئة المحكمة الدستورية في الظاهر قضائية، ولكن من سيجلس على أرائك القضاة سيتحكم بهم رجال السياسة واللعب السياسية، وعندما ستدخل السياسة قصور العدالة، تغادر العدالة هذه القصور. ستكون المحكمة الدستورية تعبيرا عن التوازنات السياسية في البلاد، سيدهدا رئيس الجمهورية في النهاية، حيث سيتم انتخاب الأعضاء من مجلس النواب وبعدها المجلس الأعلى للقضاء وبعدها سيعين رئيس الجمهورية الباقي متخذًا التوازن السياسي بعين الاعتبار. في حين يجب على المحكمة أن يحميها القانون وليس اللعبة السياسية".

الموقف كان واضحا منذ البداية، فالرئيس الذي لم يذهب في حياته إلى صندوق الاقتراع إلا يوم كان مرشحا للرئاسة، كان يتابع مكر السياسيين لمرحلة ما بعد يناير 2011، وكان يدرك جيدا الإعيى الأحزاب، وعلى رأسها حركة النهضة، لاسيما في ما يتعلق بسعيها للتمسك من مفاصل الدولة عبر الدستور المثير للجدل الذي تولد عنه الجميع بما في ذلك مدونوه ومشروعهم ومن صنفوا له في يناير 2014، واعتبروه أحسن دستور في العالم، والذي كان لا بد من محكمة دستورية تتشكل وفق المقاس لتأويل نصوصه حسب مصالح القوى التي كانت وراء توجيه مساراته المخفخة بالغام قابلة للتفجير في أي وقت، كان سعيد من أول المنهين إليها وهو أستاذ للقانون الدستوري، ثم أول

عقبات قبل الانتخابات الفلسطينية بعدها

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الأساسي الفلسطيني، حيث ينص على أن رئيس الدولة الفلسطينية، الثابت والقادم الرئاسي محمود عباس، يجب أن يعرض منصب رئيس الوزراء على الفصيل أو الحزب الذي يفوز بغالبية أعضاء المجلس التشريعي.

على افتراض أن قائمة فتح أو حماس فازت بالأغلبية، أو بالتحالف مع فصيل أو فصائل أخرى، يحتتم على رئيس الوزراء المقرر احترام الاعتراف المتبادل الموقع بين الطرفين. وقد تقود هذه العقبة إلى رفض الاعتراف المتبادل، ليس في ما يتعلق بالمجلس التشريعي فحسب، بل بالدولة الفلسطينية ككل. تتمثل العقبة الفلسطينية بعد الانتخابات فيما لو فازت فتح أو حماس، ورفض كلاهما تسليم مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية للطرف الفائز.

لا يعتقد فلسطيني إمكانية تسليم حماس غريمها كل ما بنته من تجنيد وتحسيس، وتحالفات مع دول قريبة وبعيدة، وسلاح وصواريخ، وشرطة وقوانين خلال السنوات التي مرت منذ انفصالها بغزة. كذلك ستفعل فتح فيما لو أحرزت حماس انتصارا مفاجئا في الانتخابات المقبلة.

يشير الواقع إلى أن نتائج الانتخابات، إذا تمت، قد تثبت عمليا أن الناتج الأساسي والعقلي والمؤكد، بغض النظر عن الانتخابات والأصوات والفوز والفشل والنتائج، هو بقاء حركة فتح في قيادة الحكم في الضفة الغربية، واستمرار حركة حماس في السيطرة على قطاع غزة.

هذه النتيجة هي المطلوبة من الدول الأجنبية البعيدة والقريبة التي ستكمل معها خطة الاستقرار في الشرق الأوسط، بما فيه فلسطين وإسرائيل.

فإن الانتخابات البرلمانية الفرنسية الأخيرة تضمنت 6 قوائم فقط، كل قائمة حوت عددا من الأحزاب والجمعيات المتوافقة على برنامج تلك القائمة.

الانتخابات الفلسطينية إذا تمت قد تثبت عمليا أن الناتج الأساسي والعقلي والمؤكد هو بقاء حركة فتح في قيادة الحكم في الضفة الغربية واستمرار حركة حماس في السيطرة على قطاع غزة

العقبات المتوقعة، وهي الأخطر، تلك التي تبرز بعد انتهاء الانتخابات، فمن الطبيعي أن تبادر بعض القوائم التي لم تنصفها اختيارات المنتخبين لاتخاذ قرارات تزيد الهوة في التفاهم الحالي في عضوية منظمة التحرير الفلسطينية الذي يعتمد على العضوية على الجماعة وليس الوزن الجماهيري. وسوف يثور تنافس داخل الفصائل حول ملاء الفراغ الذي يسببه انتقال بعض القيادات الحزبية لعضوية المجلس التشريعي.

وتعتمد العقبات الإسرائيلية المتوقعة على اتفاق السلام الموقع عام 1994، وسوف تتمسك إسرائيل بفرض شروط ذلك الاتفاق الذي اعتمد على مبدأ الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير والدولة الإسرائيلية ولم تكن هناك بعد السلطة أو الدولة الفلسطينية.

سوف تطالب إسرائيل باعتراف كل الفلسطينيين وحكومتهم ورئيسهم ومجلسهم التشريعي بإسرائيل نظير اعتراف الأخيرة بالدولة أو الدولتين الفلسطينيتين.

وتكمن العقبة الإسرائيلية لما هو قادم بعد الانتخابات في نص القانون

قدرة أو تقدير أحد، حيث تشير البيانات النهائية للجنة العليا للانتخابات أن حوالي ثلاثين قائمة انتخابية تم إقرارها لخوض الانتخابات، وتردد أنه تم رفض نحو خمس عشرة قائمة من قبل اللجنة العليا، تتضمن قوائم منقشة من قوائم أخرى تخوض عمليا نفس الانتخابات. تتعرض أيضا كبرى الفصائل الفلسطينية، حركة فتح، لانقسامات وانشقاقات، تمثلت بمسيرات ومظاهرات بعضها مسلح، واحتجاجات على نتائج الانتخابات والتوزيع للمناطق وإهمال الترح الحزبي.

وتسود "بلبلية" داخل حركة حماس، رغم صرامة وحديدية قراراتها، بسبب قيام قيادتها بالتحلل من بعض الكوادر عن طريق ترشيحهم في قائمة حركة حماس الانتخابية في ترتيب متأخر. وأدرجت معظم القوائم المرشحة العدد الأعلى للمرشحين الذين يسمح بهم قرار اللجنة العليا للانتخابات، بينما رشحت بعض القوائم عددا أقل.

سوف يكون يوم الانتخابات في 22 مايو المقبل مزجما ومتناثرا ومفاجئا، ولا تمان في أي قائمة سيطرتها أو حتى نتائجها في انتخابات يخوضها الآلاف من المرشحين.

يقسم عدد القوائم، وليس عدد المرشحين، الأصوات. وعلى سبيل المثال

والتصعيد الجديد في هذا الموضوع هو طلب السلطة الفلسطينية زيادة عدد تلك المكاتب لتصبح ستة عشر مكتبا، بينما جاء التصعيد الإسرائيلي بعدم الرد على المطلب الفلسطيني حتى كتابة هذا المقال.

"لا قدس.. لا انتخابات" شعارات صدرت تقريبا من معظم المسؤولين في الفصائل الفلسطينية، بما فيها فتح وحماس. ويضع هذا الخلاف الانتخابات على شفا السقوط الفوري، فيما لو رفضت إسرائيل تخصيص مكاتب الانتخابات، أو ربما برفض زيادة عدد المكاتب وفقا للمطلب الفلسطيني.

ثقلته اللقاء في هذه العقبة، التي قد تسلكها الدول المتوسطة بين الطرفين، قد تكون موافقة إسرائيل على تخصيص ثمانية مكاتب وقبول الفلسطينيين لهذا الحل، فهل حل تلك العقبة بهذا الشكل يخل بالتوافق الفلسطيني الذي يبدو متماسكا؟

إن التدخل الإسرائيلي المعلن

يتمثل فقط في انتخابات الفلسطينيين المقيمين في القدس المحتلة، بينما يتحكر الفلسطينيون وفصائلهم العقبات الأخرى التي قد تعترض سيولة الانتخاب واحترام نتائجها.

الواقع الحالي لتقييم ساحة الانتخابات وتوقع النتائج لم يعد في

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل
ياسر عرفات

يبقى السؤال المحير في الوضع الحالي للقضية الفلسطينية، هو ما الذي تحقق اليوم للتوصل إلى اتفاق للعودة إلى الانتخابات، ولم يكن بالإمكان تحقيقه منذ خمسة عشر عاما، لكن كما يقال أن تأتي متأخرا خير من أن لا تأتي أبدا.

تجري الإجراءات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية بانتظام وفق ترتيبات اللجنة العليا للانتخابات، وينتظر الشعب التاريخ المقرر لانتخابات طال انتظاره لها.

في اختلاف عن سائر دول العالم، شأن الانتخابات وشروطها والتزاماتها وإتمامها ليس شأننا فلسطينيا فحسب، بل تتدخل فيه دول قريبة وبعيدة، ومؤسسات دولية، وتحالفات أوروبية وأميركية، تضاف كلها إلى التوسط في خلافات قديمة جديدة بين الفصائل من الفروض، على غرار ما نتجته دول العالم، فإن المجالس البرلمانية المنتخبة هي صاحبة الولاية في إقرار كل ما يتعلق بالنصوص والتواريخ، بينما تقوم لجان الانتخابات المحايدة بالإشراف على العملية وإعلان نتائجها.

تم تنفيذ ذلك في فلسطين في انتخابات عام 1996 و عام 2006، عندما كان هناك مجلس تشريعي منتخب، ويتعذر تنفيذ اليوم لأسباب يعرفها الجميع. ويتأرجح نجاح الانتخابات على إمكانية التغلب على عقبات تسبقها، وأخرى متوقعة تتدبها. وسواء جاءت قبل أو بعد سوف تتأني من الفصائل أو الحكومة الإسرائيلية، أو كليهما.

العقبة الرئيسية في طريق الانتخابات، هي القدس، بالأحرى القدس العربية. ولن يكون الخلاف الحالي حول موافقة إسرائيل للمرة الثالثة منذ أن تم اتفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي، بتخصيص ثمانية مكاتب لانتخاب الفلسطينيين المقيمين في القدس.

